S

Distr.
GENERAL

S/16237
29 December 1983
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

تقرير آخر للأمين العام بشأن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) المتعلقين بمسألة ناميبيا

١ - جدد مجلس الامن نظره في الحالة في ناميبيا في جلساته ٢٤٨١ الى ٢٤٨٦ و ٢٤٨٨ و ٢٤٩٠ و ٢٤٩٢ ، التي عقدت في الفترة ما بين ٢٠ و ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ .

٢ - واعتمد مجلس الامن في جلسته ٢٤٩٢ ، المعقودة في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ ، القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) ، ونصه كالآتي :

" ان مجلس الأمن ،

" وقد نظر في تقرير الامين العام (S/15943) المؤرخ في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٣ ،

" واذ يذكر قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ ،

" واذ يذكر ويؤكد من جديد قراراته ٣٠١ (١٩٧١) و ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣١ (١٩٧٨) و ٤٣٢ (١٩٧٨) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣) ،

" واذ يساوره شديد القلق ازاء تمادي جنوب افريقيا في احتلالها غير المشروع لناميبيا ،

" واذ يساوره شديد القلق ايضا ازاء التوتر وعدم الاستقرار السائدين في الجنوب الافريقي والتهديد المتزايد لأمن المنطقة وما يخلفه ذلك من آثار أوسع نطاقا على السلم والامن الدوليين نتيجة لاستمرار استخدام ناميبيا كنقطة انطلاق لشن هجمات على الدول الافريقية في المنطقة وزعزعة استقرارها ،

" واذ يؤكد من جديد المسؤولية القانونية للأمم المتحدة عن ناميبيا ومسؤولية مجلس الامن الرئيسية عن ضمان تنفيذ قراراته ، وبصفة خاصة القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، اللذان يدعوان الى اجراء انتخابات حرة وعادلة في الاقليم تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة ،

" واذ يشعر بالسخط لأن اصرار جنوب افريقيا على مسألة " الربط " التي لا صلة له بها والغريبة عنه لا يفتأ يعرقل تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ،

" ١ - يدين جنوب افريقيا لتماديها في احتلالها غير المشروع لناميبيا في تحد صارخ لقرارات الجمعية العامة ومقررات مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ؛

" ٢ - يدين كذلك جنوب افريقيا لعرقلتها تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، باصرارها على شروط تتنافى مع احكام خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ؛

" ٣ - يرفض اصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل لا صلة له بها وغريبة عنه ، بوصف ذلك امرا لا يتفق مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيره من مقررات مجلس الامن وقرارات الجمعية العامة بشأن ناميبيا ، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ؛

" ٤ - يعلن ان استقلال ناميبيا لا يمكن ان يرتهن بحل مسائل غريبة عن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

" ٥ - يكرر التأكيد على ان قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى يتضمن خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، هو الاساس الوحيد للتوصل الى تسوية سلمية للمشاكل الناميبية ؛

" ٦ - يحيط علما بأن المشاورات التي اجراها الأمين العام عملا بالفقرة ٥ من القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) قد اكدت ان جميع المسائل المعلقة المتصلة بقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد تم حلها ؛

" ٧- يؤكد أن النظام الانتخابي الواجب استخدامه في انتخابات الجمعية التأسيسية ينبغي أن يتحدد قبل أن يتخذ مجلس الأمن القرار الآذن لتنفيذ خطة الأمم المتحدة ؛

" ٨- يطلب الى جنوب افريقيا أن تتعاون مع الأمين العام فورا ، وأن تبلغه باختيارها فيما يتعلق بالنظام الانتخابي من أجل تسهيل التنفيذ الفوري وغير المشروط لخطة الأمم المتحدة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

" ٩- يرجو من الأمين العام أن يقدم في أقرب وقت ممكن ، وفي موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ ، تقريرا الى مجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار ؛

" ١٠- يقرر الابقاء على المسألة قيد نظره الفعلي ، والاجتماع في أقرب موعد ممكن في أعقاب تقرير الأمين العام ، بغرض استعراض التقدم المحرز في سبيل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والنظر ، في حالة استمرار وجود عراقيل من جانب جنوب افريقيا ، في اتخاذ التدابير الملائمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة " .

٣ - وهذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٩ من القرار الوارد أعلاه .

٤ - وفي ٢٩ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣ ، تلقيت رسالة من حكومة جنوب افريقيا (S/16106) ذكرت فيها جملة امور ، منها أن :

" مسألة الاختيار الذي يتعين القيام به بين التمثيل النسبي ونظام الدوائر الانتخابية ليس لها أهمية كبيرة ، وينبغي ألا يسبب هذا الجانب مشاكل لا داعي لها . بيد أن المهم هو أنه لا يمكن تنفيذ أية خطة تسوية ما لم يتم التوصل الى اتفاق وطيد بشأن الانسحاب الكوبي من انغولا " .

٥ - وتنفيذا للولاية الموكلة الي من مجلس الأمن ، أجريت مناقشات مع سفيري جنوب افريقيا ، فون شيرندنغ وفوري ، في اطار قرار مجلس الأمن ٥٣٩ (١٩٨٣) ؛ ووجهت نظرهما بصفة خاصة الى الفقرتين ٧ و ٨ من هذا القرار . وقد أكدت ، في سياق المناقشات ان مجلس الأمن قد رفض فعلا اصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل لا صلة له بها وغريبة عنه بوصف ذلك أمرا لا يتفق مع قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وان ذلك القرار ، الذي يجسد خطة الامم المتحدة من اجل استقلال ناميبيا ، يجب أن يبقى الأساس الوحيد للوصول الى تسوية سلمية للمشكلة الناميبية . وقد قمت ، في هذا الصدد ، بحث حكومة جنوب افريقيا على التعاون مع الأمين العام وابلاغه بالنظام الانتخابي الذي تختاره لتسهيل تنفيذ خطة الامم المتحدة .

٦ - وقد اخبرني السفيران بأن موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لم يتغير . ومع ذلك ، فقد بيّنا أنه برغم انهما ليسا في موقف يمكنهما من تقديم أى التزامات حول الموضوع ، فسيعملان على احالة مسألة اختيار جنوب افريقيا للنظام الانتخابي الى حكومتهما للنظر فيها .

٧ - وفي ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، تلقيت رسالة من وزير خارجية جنوب افريقيا (S/16219 ، الصفحة ٣) أعاد فيها تأكيد موقف حكومة جنوب افريقيا ازاء مسألة اختيارها للنظام الانتخابي ، على النحو الوارد في الفقرة ١٤ من تقرير الأمين العام (S/15943) المقدم الى مجلس الأمن والمؤرخ في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٣ . وقد ذكر الوزير مرة أخرى ان اختيار جنوب افريقيا سيقوم به الحاكم الادارى العام وسيطلع الممثل الخاص عليه فور تحديد تاريخ التنفيذ ،أى قبل التاريخ المتوخى أصلا . وذكر الوزير كذلك ان القرار المتعلق بالنظام الانتخابي قرار معقد اذ يشمل تحديد النظام الذى يكون أكثر عدلا لاقليم يتسم بتبعثر السكان ، وتوزعهم غير المتساوى . وذكر أيضا ان قرار حكومة جنوب افريقيا المتعلق باختيارها للنظام الانتخابي سينطوى على مشاورات مع قادة الاقليم والاضطلاع بتقييم مناسب للمزايا النسبية لكل نظام .

٨ - وفي اجتماعات لاحقة مع الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة طلبت مرة اخرى من حكومة جنوب افريقيا أن تقدم اجابة محددة على الفقرة ٨ من قرار مجلس الامن ٥٣٩ (١٩٨٣) . بيد أن الممثل الدائم ظل يؤكد بالأدلة ان حكومته ليست في موقف يسمح لها في هذه المرحلة بأن تضيف أى شيء الى الرسالة التي وجهها وزير الخارجية الى في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ (S/16219 ، الصفحة ٣) .

٩ - وفي مناقشاتي مع ممثلي جنوب افريقيا، اوضحت ان من الضرورى الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتعاون تعاونا كاملا في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتحقيقا لهذا الهدف ، قمت بحث حكومة جنوب افريقيا على اعادة النظر في موقفها وابلاغي باختيارها للنظام الانتخابي على سبيل الاستعجال لتسهيل تنفيذ خطة الامم المتحدة . وحتى الآن لم تعطني حكومة جنوب افريقيا اجابة محددة في هذا الشأن على النحو المطلوب في الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٥٣٩ (١٩٨٣) . واني في هذه الظروف آسف أشد الأسف ، لأنني لست في موقف يسمح لي بالابلاغ عن أى تقدم آخر في مناقشاتي الأخيرة مع جنوب افريقيا . ولن أتوانى عن ابلاغ مجلس الأمن في الحال بأى تطورات تجد في هذا الشأن .